

† ◊ ΧΗΛΕ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΞΥ ◊ Ο



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين

## النشرة الداخلية



الثلاثاء 30 أكتوبر 2018

العدد 556

# في هذا العدد

- 02.....افتتاح السنة التشريعية الجديدة
- 07.....انتخاب المياكل الجديدة للمجلس
- 12.....الجلسات العمومية

ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الجمعة 12 أكتوبر 2018، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة.

وبهذه المناسبة ألقى جلالتهم أمام أعضاء مجلسي البرلمان، خطابا ساميا هذا نصه الكامل:

“الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن تجديد اللقاء بكم، باعتباركم ممثلي الأمة، في هذه المناسبة الدستورية السنوية، يعد دائما مبعث سرور واعتزاز.

ومما يضيء على هذه السنة التشريعية طابعا خاصا، كونها تأتي في مرحلة شعارها “روح المسؤولية والعمل الجاد”.

فالتوجهات والتدابير التي دعونا إليها، خاصة في خطابي العرش وذكرى 20 غشت، تقتضي التعبئة الشاملة، والعمل الجماعي، وقيام كل واحد بدوره كاملا، في ظل احترام القناعات والاختلافات.

وإنكم، معشر البرلمانيين، بصفة خاصة، في الأغلبية والمعارضة، تتحملون مسؤولية ثقيلة ونبيلة، في المساهمة في دينامية الإصلاح، التي تعرفها بلادنا.

فأتم داخل هذه المؤسسة الموقرة، تشكلون أسرة واحدة ومتكاملة، لا فرق بينكم، مثلما يعبر عن ذلك لباسكم المغربي الموحد، رغم اختلاف انتماءاتكم الحزبية والاجتماعية. فالمصلحة الوطنية واحدة، والتحديات واحدة. ويبقى الأهم هو نتيجة عملكم الجماعي.

وإننا حريصون على مواكبة الهيآت السياسية، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية.

لذا، ندعو للرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها، في مجالات التفكير والتحليل والابتكار.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن التعبئة الوطنية، والعمل الجماعي يتطلبان توفر مناخ سليم، وتعزيز التضامن بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

وهو ما نهدف إلى تحقيقه من خلال الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية، التي نعتمدها، من أجل تحسين ظروف العيش المشترك بين جميع المغاربة، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فالمغرب، كان وسيظل، إن شاء الله، أرض التضامن والتماسك الاجتماعي، داخل الأسرة الواحدة، والحلي الواحد، بل وفي المجتمع بصفة عامة.

فداخل المدن العتيقة، مثلاً، كان ولا يزال كل شيء متشابهاً، في واجهات البيوت وأبوابها، حيث لا يمكن التفريق بين الوضعية المادية للأسر، إلا بعد الدخول إلى المنازل.

ذلك أن روابط الوحدة والتماسك بين المغاربة لا تقتصر فقط على المظاهر، وإنما تنبع من قيم الأخوة والوئام، المتجذرة في القلوب، والتضامن في الأحزان والمسرات.

وإننا حريصون على تعزيز هذه الروابط، التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات.

ولهذه الغاية، ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، ودعم المبادرات الاجتماعية، والمقاولات المواطنة.

كما ينبغي وضع آليات جديدة لإشراك القطاع الخاص في النهوض بالميدان الاجتماعي، والمساهمة في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، سواء في إطار المسؤولية المجتمعية للمقولة، أو من خلال إطلاق شراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن التوجيهات الهامة، التي قدمناها بخصوص قضايا التشغيل، والتعليم والتكوين المهني، والخدمة العسكرية، تهدف للنهوض بأوضاع المواطنين، وخاصة الشباب، وتمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم.

فالخدمة العسكرية تقوي روح الانتماء للوطن.

كما تمكن من الحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم، وروح المسؤولية والالتزام.

وهنا يجب التأكيد أن جميع المغاربة المعنيين، دون استثناء، سواسية في أداء الخدمة العسكرية، وذلك بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية وشواهدهم ومستوياتهم التعليمية.

إننا نضع النهوض بتشغيل الشباب في قلب اهتماماتنا، ونعتبر أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تساهم في خلق المزيد من فرص الشغل.

ويعد التكوين المهني رافعة قوية للتشغيل إذا ما حظي بالعناية التي يستحقها وإعطاء مضمون ومكانة جديدين لهذا القطاع الواعد.

وهو ما يقتضي العمل على مد المزيد من الممرات والجسور بينه وبين التعليم العام في إطار منظومة موحدة ومتكاملة مع خلق نوع من التوازن بين التكوين النظري والتدريبات التطبيقية داخل المقاولات.

وعلاوة على دور التكوين في التأهيل لسوق الشغل، فإن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزاناً أكثر دينامية للتشغيل، ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي.

لذا ندعو لتعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي.

غابتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن.

وإننا ندرك ما تعرفه الأراضي الفلاحية من تقسيم متزايد مع ما ينتج عن ذلك من ضعف في الإنتاجية. كما أن استقرار الشباب بأرضهم يبقى رهيناً بتمكينهم من فرص الشغل.

لذا نوجه الحكومة لبلورة آليات مبتكرة لمواصلة تحفيز الفلاحين على المزيد من الانخراط في تجمعات وتعاونيات فلاحية منتجة ومتابعة تكوين في المجال الفلاحي.

وبموازاة ذلك ندعو لتعزيز وتسهيل الولوج للعقار، وجعله أكثر انفتاحاً على المستثمرين، سواء الأشخاص أو المقاولات، بما يرفع من الإنتاج والمردودية، ويحفز على التشغيل مع الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي المعنية.

كما يتعين التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار، خاصة في ما يتعلق بتسويق منتوجاتهم والتصدي الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء.

ومن جهة أخرى، فإن تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لا يمكن إلا أن تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق.

وهو ما قد يمكن من تعبئة، على الأقل، مليون هكتار إضافية من هذه الأراضي.

وعلى غرار ما يتم بخصوص تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، فإنه أصبح من الضروري إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق.

ويجب القيام بذلك وفق شروط محددة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع، والحد من التجزئة المفرطة للاستغلالات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة.

وفي نفس التوجه الهادف للنهوض بالتشغيل، ندعو لدراسة إمكانية فتح بعض القطاعات والمهن غير المرخصة حالياً للأجانب، كقطاع الصحة، أمام بعض المبادرات النوعية والكفاءات العالمية، شريطة أن تساهم في نقل الخبرات، وفي خلق فرص شغل للشباب المغربي حسب مؤهلاتهم.

ومما يركي هذا التوجه، الاهتمام المتزايد الذي تعبر عنه العديد من المصحات والمستشفيات العالمية، المشهود لها بالتميز، من أجل الاستثمار في بلادنا.

وإذا كانت التحفيزات المغربية، تدفع بعض الطلبة للبقاء بالخارج، بعد استكمال دراستهم، فإن من شأن المبادرة التي تقدم عليها، أن توفر الظروف الملائمة للكفاءات المغربية، قصد العودة للعمل والعطاء بأرض الوطن، إضافة إلى تشجيع المنافسة الإيجابية والسليمة، بما يساهم في الرفع من جودة الخدمات.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد دعوت، من هذا المنبر، في السنة الماضية، إلى إعادة النظر في النموذج التنموي الوطني، وبلورة منظور جديد، يستجيب لحاجيات المواطنين، وقادر على الحد من الفوارق والتفاوتات، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية.

وتبعاً لذلك، بادرت مشكورة، بعض المؤسسات والهيئات المعنية وعدد من الفعاليات والكفاءات الوطنية، بإعداد بعض المساهمات والدراسات.

ومن جهتنا، فقد سعينا، من خلال المبادرات والإصلاحات التي أطلقناها، هذه السنة، لوضع بعض اللبانات، ورسم بعض التوجهات، واعتماد نفس جديد، لا سيما بالتركيز على القضايا المستعجلة التي لا تقبل الانتظار، والتي تعد موضوع إجماع وطني، كالتربية والتكوين، والتشغيل وقضايا الشباب، ومسألة الدعم والحماية الاجتماعية.

وإذا كان من الطبيعي أن يأخذ هذا الموضوع المصيري، بالنسبة لمستقبل المغرب، وقتنا كافياً من التفكير والحوار، فإننا نعتقد أن هذا الورش الوازن قد بلغ مرحلة متقدمة من النضج تقتضي الإسراع بتقديم المساهمات، وذلك في غضون الثلاثة أشهر المقبلة.

لذا قررنا تكليف لجنة خاصة، مهمتها تجميع المساهمات، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها، في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج؛ على أن ترفع إلى نظرنا السامي، مشروع النموذج التنموي الجديد، مع تحديد الأهداف المرسومة له، وروافد التغيير المقترحة، وكذا سبل تنزيله.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، متعددة ومتداخلة، ولا تقبل الانتظارية والحسابات الضيقة.

فالمغرب يجب أن يكون بلدا للفرص، لا بلدا للالتهازين. وأي مواطن، كيفما كان، ينبغي أن توفر له نفس الحظوظ، لخدمة بلاده، وأن يستفيد على قدم المساواة مع جميع المغاربة، من خيراته، ومن فرص النمو والارتقاء.

والواقع أن المغرب يحتاج، اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى وطنيين حقيقيين، دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين، وهمهم توحيد المغاربة بدل تفريقهم؛ وإلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى هذه المرحلة، وما تتطلبه من خصال الوطنية الصادقة، ومن تعبئة جماعية، وحرص على جعل مصالح الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.

قال تعالى: "ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن، وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء".  
صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### ■ جلسة انتخاب رئيس جديد لمجلس المستشارين.



أعيد انتخاب السيد عبد الحكيم بن شماش، اليوم الإثنين، رئيساً لمجلس المستشارين، وذلك خلال جلسة عمومية عقدها المجلس الإثنين 15 أكتوبر 2018، تطبيقاً لأحكام الفصل 63 من الدستور.

وحصل السيد بن شماش، عن فريق الأصالة والمعاصرة، على 63 صوتاً من مجموع 91 من الأصوات المعبر عنها، بينما حاز منافسه السيد نبيل شيخي، عن فريق العدالة والتنمية، على 19 صوتاً، فيما بلغ عدد الأصوات الملقاة تسعة، بينما امتنع 28 مستشاراً عن التصويت.

وقال السيد بن شماش، في كلمة بهذه المناسبة، إن "تجديد الثقة به لتحمل مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين بثقلها الوطني، وبجسامة حملتها السياسية والمؤسسية، تشكل عربون الثقة في الاستمرارية والبناء على التراكم (...) والمضي قدماً، مع الجميع لاستكمال تنفيذ البرامج والأوراش الاستراتيجية التي فتحناها جميعاً مستلهمين روح الدستور، الذي يجعل من مجلسنا رافعة مؤسسية حقيقية ينتظر منها أن تضطلع بمسؤولياتها كاملة لمواكبة ودعم الأوراش والديناميات الإصلاحية بالبلاد"

وبعد أن أشاد بهذا التباري الديمقراطي، "الذي يؤكد على حيوية هذه المؤسسة البرلمانية"، شدد السيد بن شماش على أن هذه الثقة تقوي القناة بالعمل الجماعي والتشاركي والتعبئة المستمرة للخبرة والموضوعية، والاشتغال وفق الأفق الذي حث عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه أمام أعضاء مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، مجدداً التأكيد على العمل مع جميع أجهزة المجلس من مكتب وفرق ومجموعات ولجان بشكل تشاركي، وبروح التوافق والتعاون.

وشدد السيد بن شماش، في هذا الإطار، على أهمية العمل الجماعي والتشاركي من أجل الانكباب على الأولويات ذات الصلة، على الخصوص، بالبناء التشاركي لنموذج تنموي مغربي جديد، وتسريع مسار الهوية المتقدمة، وإنتاج استراتيجية وطنية مندمجة للشباب، وإيجاد حلول مبتكرة في مجال التشغيل، وتقديم عرض وطني جديد للتكوين المهني، وتجديد النسيج الوطني للوساطة الاجتماعية والمدنية والسياسية، وإعادة بناء منظومة الحوار الاجتماعي.

وأوضح أن نجاح مجلس مستشارين في رفع التحديات المطروحة يتوقف على الاستمرار، "بروح وطنية عالية، في العمل الجماعي والتضامني الذي تم إنجازه معا، مكتبا، وفرقا، ومجموعات ولجانا، وأغلبية ومعارضة، في مجالات وآليات مهيكلية، كالعدالة الاجتماعية والمجالية، وتمكين الجماعات الترابية والفاعلين المهنيين والنقائيين والمدنيين من صوت برلماني، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وإعادة بناء الإطار المرجعي للسياسات العمومية حول أهداف التنمية المستدامة، وتكييف تلك السياسات مع الاستحقاقات المتعلقة بمواجهة آثار التغيرات المناخية، وهي مجالات وثيقة الصلة بالأولويات الكبرى للحظة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة".

كما عبر السيد بن شماش عن تطلعه إلى إرساء مجلس مبتكر ومبدع، والرفع من مستوى المسؤولية المقرونة بالعمل الجاد والمنتج، والاستثمار في إذكاء الوعي الجماعي للبناء التشاركي لمقومات التدبير الناجع والفعال للشأن البرلماني، مؤكدا السعي إلى الاستمرار في عصريته وتحديث إدارة مجلس المستشارين، والرفع من وتيرة تمكين المكتسبات الاجتماعية وتحسينها وإغنائها انسجاما مع تطلعات وانتظارات البنيات الإدارية للمجلس وموارده البشرية

المصدر: ومع

## ■ جلسة استكمال انتخاب هيكل مجلس المستشارين.



طبقاً لأحكام الفصل 63 من الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد المجلس يوم الأربعاء 24 أكتوبر 2018، جلسة عمومية خصصت لاستكمال انتخاب هيكل مجلس المستشارين.

وقد أسفرت هذه العملية عن النتائج التالية:

### \* أعضاء مكتب المجلس:

المسؤولية بالمكتب	الإسم	الفريق
الخليفة الأول	عبد الصمد قيوخ	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الثاني	عبد الإله الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
الخليفة الثالث	حميد كوسكوس	الفريق الحركي
الخليفة الرابع	عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار
الخليفة الخامس	عبد الحميد الصوري	فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب
المحاسب	عبد الوهاب بلفقيه	الفريق الاشتراكي
المحاسب	العربي الحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة
المحاسب	عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل
الأمين	محمد عدال	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
الأمين	أحمد التويزي	فريق الأصالة والمعاصرة
الأمين	أحمد الخريف	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

**\* رؤساء اللجان الدائمة:**

اسم الرئيس	اللجنة الدائمة
عبد السلام بلقشور: فريق الأصالة والمعاصرة	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
أبو بكر أعبيد: الفريق الاشتراكي	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية
عبد العالي حامي الدين: فريق العدالة والتنمية	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية
رجال المكاوي: الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
محمد الرزمة: فريق التجمع الوطني للأحرار	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة
أحمد شد: الفريق الحركي	لجنة الداخلية والمجمعات الترابية والبنيات الأساسية

**\* الفرق والمجموعة البرلمانية:**

اسم الرئيس	الفريق
عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية
امبارك السباعي	الفريق الحركي
محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار
محمد علمي	الفريق الاشتراكي
عبد الاله حفطي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل
إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

اسم المنسق	المجموعة
المبارك الصادي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

### ■ جلسة تقديم مشروع قانون المالية 2019



طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، عقد مجلس النواب ومجلس المستشارين جلسة عمومية مشتركة يوم الاثنين 22 أكتوبر 2018، خصصت لتقديم مشروع قانون المالية 2019 من طرف السيد وزير الاقتصاد والمالية.

### ■ جلسة عمومية لتقديم عرض من طرف الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المجلس برسم سنتي 2016 و2017.



طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور، عقد مجلسا البرلمان يوم الثلاثاء 23 أكتوبر 2018 جلسة عمومية مشتركة ستخصص لتقديم عرض من طرف الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المجلس برسم سنتي 2016 و2017.

# الإشراف

---

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 537218319

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma